التحدي الكردي للعراق (من استقلال العراق ١٩٣٢ إلى توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥)

د. شيماء محمد صبحي عبد السلام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية – جامعة عين شمس

ملخـــص:

تعتبر قضية تأكيد القومية الكردية إحدى المشكلات السياسية التي تخص كل من تركيا والعراق وإيران، فضلا عن سوريا والاتحاد السوفيتي. حيث يمثل تعيين حدود منطقة "كردستان"، وهي المنطقة المطالب بها من قبل الأكراد – مشكلة سياسية من الدرجة الأولى، هذا لأن منطقة كردستان أو بلاد الأكراد لم تكن أبدا دولة مستقلة معينة الحدود بتخوم سياسية، أو عاش بداخلها نمط كتجانس من السكان أو على الأقل ينتمون لأصل عرقي واحد .

وفي العراق يمثل الأكراد من٣ ملايين ونصف إلى أربعة ملايين مواطن من سكان العراق، وهو شديدو الكثافة في الشمال. وظهرت القومية الكردية بوضوح في القرن التاسع عشر فمن المتفق عليه أن أولى حركات القومية الكردية تمثلت في المحاولة الفاشلة التي قام بها الشيخ عبيد الله المقيم في تركيا لتكوين دولة قومية في فارس وذلك عام ١٨٨٠م.

ورغم أن توقيع معاهدة سيفر في أغسطس ١٩٢٠ أعطى بادرة أمل للأكراد للحصول على الاستقلال الذاتي، فإن توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٢ قضى على هذه الطموحات، حيث جعلت أحكام نصوص معاهدة سيفر لاغيه، وبقيت مشكلة الأكراد كما هي طيلة فترة الانتداب البريطاني على العراق .

وبعد نهاية فترة الانتداب ١٩٣٠ لم يتغير الوضع بالنسبة للأكراد، وأصبحت عقيدة الأكراد هي ضرورة العمل من أجل الإطاحة بالنظام الملكي. ومع وقوع الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الكريم قاسم والإطاحة بالنظام الملكي في ١٤ يوليو ١٩٥٨ اعتقد الأكراد أن زوال الحكم الملكي سوف يعيد الديمقراطية إلى العراق،

وبالتالي تحقيقي الحكم الذاتي في كردستان، ولكن سرعان ما بدأ عبد الكريم قاسم في ممارساته الديكتاتورية، لذا بدأ الأكراد ثورتها ضد الحكم القاسمي في سبتمبر سنة ١٩٦١. واستمر الصراع بين السلطة العراقية والأكراد حتى تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران.

وتبين لنا أن القمع المستمر من قبل الحكومات العراقية المتأثرة بسياسة القوى الإمبريالية كان سببا مباشرا في استمرار هذه الحركات الكردية .

كما تبين لنا أن المساعدات الأمريكية والإيرانية للأكراد لم تكن بهدف تأمين انتصار الأكراد أو حصولهم على حقوقهم في الحكم الذاتي، بقدر ما كانت رغبة في استمرار حالة النزاع بهدف إضعاف الحكومة العراقية واستنزافها.

The Kurdish Challenge for iraq From The Independence Of Iraq1932 To The Signing of The Algiers Agreement 1975

The Case of Confirmation of Kurdish Nationalism Consider One of Political Problems Which Belongs to Turkey, Iran, Syria, Iraq and Soviet Union. Set the boundaries of Kurdish region (which is requested by the Kurds) represented apolitical problem of the first degree.

Because the Kurdish region or the Kurds stat was not an independent stat with known boundaries or lived in homogeneous pattern of population or at least people belonged to on origin.

The Kurds in Iraq represents from three to four million person of Iraq population. Most of them live in north the Kurdish nationalism appeared clearly in 19th century it is considered that the first of The Kurdish Nationalism Movements Represented in Failed attempt by El Sheikh Abdullah Who Lived in Turkey to establish a strong State in Persia in 19880.

Although The Treaty of Sever in August 1920 Give The Kurds a hope to get Their Independence, But The Treaty of Lausanne 1922 eliminate These ambitions , where The Provision of the Treaty of Sever Were nullified . the problem of the Kurds remind the same all the period of British mandate period on Iraq. After the end British mandate period in 1930 the Kurds situation did not change Kurdish doctrine has become the need to work to overthrow the monarchy. With the military coup led by Abdul karim qasim and overthrow of monarchy the Kurds believed that overthrow of the monarchy will restore democracy in Iraq and achieving autonomy in Kurdistan. But Abdul

karim qasim begin his practice of dictatorship so the Kurds started their revaluation against Abdul karim qasim in September 1961. The conflict between the Iraqi and Kurdish authorities continued until signing of the Algiers agreement in 1975 between Iraq and Iran. Which Iran has made a commitment to halt aid to Iraq's Kurds which have benefited over previous months of Iranian support for their military operation against the Iraqi government.

We find that the continued repression by Iraqi government affected by imperialism and colonialism was direct cause of the continuation of this Kurdish movement. We also found American and Iranian assistance to Kurds was either to secure the victory of the Kurds or to obtain their rights to self government as much as the desire to continue the state of conflict in order to weaken the Iraqi government and its depletion.

تشكل المسألة الكردية أو قضية تأكيد القومية الكردية مشكلة سياسية بالنسبة لبلدان ثلاث من الشرق الأدنى هي تركيا والعراق وإيران، فضلا عن بلدين آخرين تلتقي فيهما تجمعات كردية، وهما سوريا والاتحاد السوفيتي، ولكنهما غير معنيتين بهذه النزعة الانضمامية الكردية إلا بصورة هامشية .[١]

ووفقًا للموسوعة العربية، فإن الكرد شعب آري مسلم موطنه كردستان، وتنقسم كردستان ما بين العراق وتركيا وإيران مع بعض الامتداد في الاتحاد السوفيتي وسوريا، فمن الشمال تسير الحدود بصورة تقريبية خلال مناطق بروان وأرضروم وأذربيجان وأرزنجان بقوس يتجه حتى حلب، ومن الجنوب الغربي يسير بمحاذاة سفوح التلال حتى نهر دجلة، ثم يتجه بعد ذلك شرقى هذا النهر إلى الأسفل، ثم يعرج شمالا مع خط جبل حمرين حتى مندلى على الحدود العراقية الإيرانية، ومن الشرق في إيران يسير الخط الكردي باتجاه جنوبي شرقي بروان حتى يقسم إلى مناطق ماكو وجزء من

جنوب ورضايا (أورمية) ومهاباد وسكيز حتى كرمنشاه، ويعتبر الطريق الصاعد بين كرمنشاه إلى كرنه والطريق المستقيم المؤدي إلى مندلي هو الذي يقسم ما بين الأكراد الأصليين وأقاربهم وذوي رحمهم من السلاك واللوريين الذين يعتبرهم الأكراد منهم.(٢)

ويمثل تعيين حدود منطقة "كردستان" – وهي المنطقة المطالب بها من قبل الأكراد– مشكلة سياسية من الدرجة الأولى؛ هذا لأن منطقة كردستان أو بلاد الكرد لم تكن أبدًا دولة مستقلة معينة الحدود بتخوم سياسية، أو عاش بداخلها نمط متجانس من السكان أو على الأقل ينتمون لأصل عرقي واحد، وإذا كانت بعض المناطق الكردية تبرز جيدًا طابعًا عرقيًّا مسيطرًا، فإن مناطق أخرى بالمقابل، لا يمثل فيها الأكراد سوى أقلية مهمة مختلطة بجماعات عرقية أخرى.(٣)

يبدو من ذلك أن المناطق التي يقطنها الأكراد ويطالبون باستقلالها تواجهها مشكلتان أساسيتان هما: تواجدها داخل حدود دول مختلفة، فهي ليست قاصرة على التواجد داخل حدود دولة واحدة، وبالتالي صعوبة فصلها عن هذه الدول هذا من ناحية، فضلا عن وجود أكثر من جنس وأكثر من عرق داخل منطقة كردستان من ناحية أخرى، الأمر الذي زاد المسألة صعوبة وتعقيدًا، ومن ثم كانت محاولات الانفصال أيضًا أكثر شراسة وتحدي للحكومات المختلفة التي تنتمي إليها هذه المناطق.

وفى العراق يمثل الأكراد (ثلاثة ملايين ونصف إلى أربعة ملايين) مواطن من سكان العراق ويمثلون من ١٧ إلى ٢٠% من السكان، وهم شديدو الكثافة في الشمال، في ولايات السليمانية وأربيل وكركوك ودوهوك، وتحتوى ألوية خانقين ومندلى، كما تحتوي العاصمة بغداد على كثير من الأكراد. (٤)

ويرى المؤرخون أن الحركة الوطنية الكردية عرفت ثلاث مراحل حتى الآن:

المرحلة الأولى: هي فترة التمردات والهيجانات الاجتماعية وثورات الإقطاعيين الحريصين على امتيازاتهم، وتتضمن المرحلة الثانية المحاولات التي قام بها الكرد من أجل تنظيم أنفسهم بغية الحصول على نظام يعترف فيه بخصوصيتهم القومية، أما المرحلة الثالثة والأخيرة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، فقد بحثت فيها المسألة الكردية في المحافل الدولية (معاهدة سيفر ومن ثم معاهدة لوزان)، وما أعقب ذلك من

تأسيس اللجنة الوطنية الكردية (خويبون) في سنة ١٩٢٧، والتي تعتبر منذ تأسيسها منظمة مسئولة عن هذه الحركة . [٥]

وقد ظهرت القومية الكردية بوضوح في القرن التاسع عشر مختلطة من جهة بتجليات الروح الاستقلالية، أو الطموح الشخصي لدى المشايخ، ورغم أن توقيع معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠ أعطى بادرة أمل للأكراد للحصول على الاستقلال [٦]، فإن معاهدة لوزان عام ١٩٢٢ قضت على هذه الطموحات، حيث جعلت أحكام نصوص معاهدة سيفر لاغيه، وبقيت مشكلة الأكراد كما هي طيلة فترة الانتداب . ومن المتفق عليه الاعتراف بأن أول دلالة على القومية الكردية تتمثل في المحاولة الفاشلة التي قام بها الشيخ عبيد الله، المقيم في تركيا، لتكوين دولة قومية كردية في الأرض الفارسية، تحت حماية الباب العالي وذلك عام ١٨٨٠ م .[٧]

استقلال العراق وتطور الحركة القومية الكردية :

عندما احتل الجيش البريطاني بغداد أذاع (الجنرال مود)[٨] بلاغًا رسميًا قال فيه: إن الجيش المذكور جاء إلى العراق منقذًا ومحررًا لا فاتحًا مستعبدًا، وأعقب نشر هذا البلاغ صدور بلاغات رسمية خطيرة من سلطات الحلفاء المدنية والعسكرية أهمها: التصريح الفرنسي – البريطاني الصادر في تشرين الثاني ١٩١٨ الذي جاء فيه (إن الحكومتين الفرنسية والبريطانية اتفقتا على تأسيس حكومات وطنية للشعوب المحررة التي هضم الترك حقوقها، وتركت لها الخيار في تأسيسها حسب رغباتها، فخدعت هذه الوعود الساسة والمفكرين لا في العراق فحسب، وإنما خدعت أقطاب السياسة عامة في جميع الأقطار العربية التي انسلخت من الإمبراطورية العثمانية .[٩]

وبينما كان العراقيون ينتظرون تحقيق هذه الوعود إذا بهم يفاجئون في ٢٥ أبريل عام ١٩٢٠ بقرار مؤتمر الحلفاء في سان ريمو الذي يقضي بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، فكان ضربة قاضية على الآمال، ونقضًا صريحًا للوعود والعهود، وعلى أثر ذلك تضافرت جهود العراقيين على المطالبة بحقوقهم المشروعة وطفقوا يعقدون الاجتماعات السرية والعلنية في

بغداد والنجف والموصل وغيرها من أمهات المدن العراقية لهذا الغرض، وسرعان ما تطورت هذه المطالبة إلى ثورة مسلحة امتدت من الرميثة يوم ٣٠ يونيو عام ١٩٢٠ إلى معظم أنحاء الفرات الأوسط، واستمرت ستة أشهر فكبدت السلطة المحتلة والثوار المطالبين باستقلال البلاد خسائر فادحة في الأموال والأنفس.(١٠)

حيث كانت ثورة العشرين أهم الثورات التي شهدتها منطقة كردستان في فترة الانتداب البريطاني؛ لأنها كانت أول ثورة شعبية يلتحم فيها الثوار الأكراد في الشمال بالثوار العرب في الوسط والجنوب ضد المحتل الإنجليزي؛ بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وبطش المستعمر وانتهاكه للتقاليد. وأحسن تلخيص لهذه الفترة ما كتبه رياض رشيد الحيدري في كتابه الآثوريون: "كان عام ١٩٢٠ هو عام الثورة في العراق بوجه عام، فقد ساهمت في هذه الثورة جميع فئات الشعب العراقي، سواء العرب أو الأكراد وأصبح الإنجليز يتساقطون كأوراق الخريف على أيدي الثوار في كل مكان من أراضي العراق".(١١)

وبدأت الشرارة الأولى للأكراد عندما ثارت عشيرة كوبان، قريبا من مدينة زاخو (قريبا من الحدود التركية) في أبريل عام ١٩١٩، ثم ما لبثت أن ساندتها عشيرة برزان (التى برز منها الزعيم مصطفى البرزاني)، وما لبثت أن انتشرت الانتفاضة شرقا نحو السليمانية (على الحدود الإيرانية)، حيث ثارت معظم القبائل الكردية تحت زعامة الشيخ محمود البرزنجي (١٢) في الوقت نفسه انتفض السنة والشيعة والمسيحيون في كل أنحاء العراق والتحم ثوار الشمال بباقي الثوار . وقد استعملت بريطانيا كل قواتها لإخماد هذه الثورة الشعبية بشراسة منقطعة النظير(١٣).

وفي نفس الوقت وعدت بريطانيا الأكراد بمنطقة الموصل بما فيها من موارد بترولية خالصة لسيادة دولة كردية مستقلة يحتمل قيامها، ونظرًا لسياستها (بريطانيا) غير المستقرة والوعود الواهية قاد الشيخ محمود من قبيلة البارزينجا كفاحًا ضد الإنجليز استمر منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣١، وتجلى في عدة ثورات مسلحة (١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٦، ١٩٢٧) تم قمعها جميعا بتدخلات من سلاح الطيران الملكي.(١٤)

وفي نوفمبر ١٩٢٢ نودي بالشيخ محمود رئيسًا لكردستان مستقلة، تضم المناطق الكردية من العراق، بعاصمة لها هي مدينة السليمانية وبـ "جيش قومي كردي " للدفاع عنها، مشكل من عناصر قبلية . وشهدت فترة ما بين الحربين ثورة الشيخ أحمد البرزاني، والدخول الصاخب لشيوخ قبيلة البرزاني إلى الساحة السياسية التي كان من شأنهم أن يحتلوا طليعتها حتى أيامنا هذه أحدهم بعد الآخر . فاستقرت حالة من التمرد المسلح مزمنة في كردستان العراق حتى الحرب العالمية الثانية، وبرزت في سنوات ١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٧.[١٥]

ولا شك أن بريطانيا كانت قد تأذت من شعور الوحدة الذي سيطر على المجتمع العراقي في مواجهة قواتها بالعراق، لذا أبدت استعدادها لإرضاء الأكراد وإعطائهم ما يحلمون به من تكوين وطن قومي، إلا إن هذه الوعود الواهية بينت للأكراد حقيقة الخدعة البريطانية، ومن ثم نجدهم عادوا للمقاومة مرة أخرى.

وربما استغلت بريطانيا الطموحات الكردية والرغبة في تكوين وطن قومي، ولوحت لهم بتلك الوعود الواهية حتى تضمن مساندة الأكراد لها، وربما أرادت خلق وضع سياسي مليء بالتوتر والنزاع بالعراق يساعدها على ترسيخ نفوذها في هذه المنطقة المهمة بالنسبة لها .

وبحلول عام ١٩٣٠، طرحت مسألة انضمام العراق إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة، واستوجب الأمر توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا، واجهت اعتراضات كثيرة لبعض بنودها، وفي الوقت نفسه أثيرت اعتراضات كردية كثيرة حول الحقوق الثقافية الكردية في العراق . وتصاعد الأمر حتى وصل إلى حد الانتفاضة الطلابية في السليمانية، وعاد الشيخ محمود الحفيد إلى الساحة ليعلن ثورة أخرى ضد ما وصف بالإهمال الواضح للحقوق القومية والثقافية الكردية وعدم إدراج هذه الحقوق أو الضمانات الكردية المطلوبة في طلب العراق للانضمام إلى العصبة (عام ١٩٣٢)، وانطلقت طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية لتفتك بالمناطق الكردية وتخمد ما أطلقت عليه تمرد كردي آخر .[١٦]

وفي تلك الفترة تأسس الحزب الشيوعي عام ١٩٣٤، كذلك أسس جماعة من المثقفين العرب على رأسهم كامل الجادرجي (سني) وجعفر أبو التمن (شيعي) تنظيما باسم "جماعة الأهالي" يؤمنون باشتراكية معتدلة، وقد وجد بعض المثقفين الأكراد طريقهم إلى هذه التنظيمات والأحزاب.(١٧)

وقد ظل الأكراد في هذه الفترة في ثورات دائمة تارة بقيادة الأسرة البرزنجية في السليمانية، وأخرى بقيادة البرزانيين في بارزان، ولم تهدأ كردستان نوعا ما إلا في عهد حكومة بكر صدقي سنة ١٩٣٦.(١٨)

حيث كان هناك فريق من الزعماء الأكراد يرون في استقلال العراق وفي زوال الانتداب البريطاني عن العراق بدخوله عضوا في عصبة الأمم عام ١٩٣٢خطرا يقضي على أماني الأكراد في حق تقرير المصير، وفي إقامة حكومة كردية لهم في كردستان العراق .(١٩)

ويتبين لنا من ذلك أن الحركة الوطنية الكردية شأنها شأن الشعور الوطني العربي في العراق، رافضا للسياسة البريطانية، ورافضا لتهميش دور الأحزاب الوطنية، وأن زيادة الضغط على هذه الحركات كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى إشعال فتيل ثورات شعبية ومسلحة، لا يمكن الاستهانة بدوافعها الوطنية والقومية الصادقة .

انقلاب بكر صدقي والحركة الكردية :

وفي عام ١٩٣٦ وقع في العراق حدث له دور وتأثير مهم – بصورة غير مباشرة – على الحركة القومية الكردية، ففي ٢٩ أكتوبر عام ١٩٣٦ قام بكر صدقي العسكري(٢٠) (كردي الأصل) بأول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط ضد النظام الملكي(٢١). كان بكر صدقي العسكري متأثرًا بأفكار "جماعة الأهالي"، ورغم أنه لم يقم بهذا الانقلاب باسم الكرد أو لإقامة دولتهم المستقلة، فإن الفترة التي كان فيها في الحكم (من أكتوبر ١٩٣٦ إلى أغسطس ١٩٣٧) عرفت خلالها الحركة القومية الكردية تقدما محسوسا ودفعة قوية.(٢٢)

فقد رحب الأكراد بانقلاب بكر صدقي (١٩٣٦-١٩٣٧)، إذ رأوا فيه مجالًا واسعًا للعمل، وخاصة العناصر اليسارية الكردية التي كانت تعمل في صفوف الأهالي أو تتعاون معهم، وقد اعتقد غلاة الأكراد أنه بوصول بكر صدقي "الكردي الأصل" إلى قمة السلطة فرصة لحصول الشعب الكردي على حقوقه القومية .[٢٣]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانقلاب لم يكن له علاقة من قريب أو بعيد بالحركة الكردية، وما يؤكد ذلك ما ذكرته جريدة "البلاد" في عددها رقم ٧٢٢ الصادر في ١٣ نوفمبر عام ١٩٣٦ ما يلي:

"اعتبر بعض الشباب، الذين تنقصهم الخبرة، انقلاب ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦، من الانقلابات الاجتماعية التي تحصل نتيجة ذيوع فكرة اجتماعية معينة في المجتمع، وقيام أنصارها بثورة اجتماعية لبلوغ كراسي الحكم، بقصد تغيير النظم القائمة، واستبدالها بالنظم التي تستند إلى مبادئهم الخاصة، مع أن الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي الباسل لم يكن إلا وسيلة من وسائل تنحية جماعة مستأثرة بالحكم، وإفساح المجال لسير الأمور في المملكة على أسس النظام القائم" .[٢٤]

وكانت سياسة حكومة الانقلاب الداخلية في هذه الفترة تنبع من إيمانها بعدم التمييز بين العراقيين سواء كانوا من أصل عربي أو كردي أو تركي. خاصة وان حكمت سليمان رئيس الوزراء كان ميالا للعنصر التركي ووزير المالية محمد جعفر أبو التمن كان زعيما للأهالي،وكان هو وصالح جبر يمثلون العنصر الشيعي، أما رئيس أركان الجيش وقائد الانقلاب فكان كرديا سنيا، بينما كان كامل الجادرجي وبقية الوزراء عرب سنيون . لذلك كان من الطبيعي أن تؤكد الحكومة الجديدة على المساواة في الحقوق بين جميع العناصر القومية والدينية في العراق.[٢٥]

وقد شجعت هذه الظروف السياسية الأكراد على المضي في سبيل أهدافهم، لذلك انتشرت المنشورات الداعية إلى المطالبة بحق الشعب الكردي في الاستقلال الفعلي عن العراق، كما أرسلت منشورات أخرى تهديدية إلى الكثير من ذوي التأثير في الحكومة وإلى الشخصيات العربية المتطرفة الأخرى موقعًا عليها من قبل "الجمعية

الكردية الإصلاحية"، الأمر الذي أزعج رئيس الحكومة وطلب من الشرطة والجيش والقضاء تعقب مرسليها دون جدوى.(٢٦)

فقد شهدت الحركة القومية الكردية في العراق نهضة جديدة بعد الوهن الذي أصابها جراء فشل الثورات الكردية التي قادها رجال الدين وكبار ملاك الأراضي في كردستان على إثر ازدهار الحركة الديمقراطية في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي عام ١٩٣٦، والذي أدى إلى الإطاحة بحكم رئيس الوزراء ياسين الهاشمي.(٢٧)

واختلفت الآراء حول علاقة بكر صدقي بالحركة الكردية، فاعتبر البعض أن ما قيل وورد عن علاقة بكر صدقي بالحركة الكردية ومحاولاته في سبيل قيام دولة كردية لم يكن سوى بدعة خلفها أعداء النظام الانقلابي الجديد بهدف عزله عن القوى الديمقراطية والقومية بصورة خاصة داخل البلاد، وفي المشرق العربي، ومن أجل حشد أكبر الطاقات الممكنة لوأده في مهده، وفعلا أعطت تلك البدعة ثمارًا غير قليلة لمروجيها، مع أن بكر صدقي كان في الواقع، من أبعد الضباط الأكراد عن الحركة الكردية وقضيتها، فلم تكن له أدنى صلة، لا أيام الانقلاب ولا قبلها، بأية جمعية أو منظمة كردية، رغم أن الكثيرين من أقرانه لعبوا أدوارًا بارزة في صفوف تلك الجمعيات منذ أواخر العهد العثماني، كما أن العديد منهم سبق لهم الاشتراك المباشر والفعال في بعض الانتفاضات الكردية. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى قامت مجموعة من هؤلاء الضباط بتأسيس جمعية سرية تعمل من أجل ضمان حقوق الكرد القومية، وفي سنوات الحرب العالمية الأولى قامت مجموعة من هؤلاء الضباط بتأسيس جمعية سرية تعمل من أجل ضمان حقوق الكرد القومية، انضم إليها شخص مثل رفيق عارف، فيما كان بكر صدقي يعمل يومذاك بحماس في صفوف الحركة القومية العربية المناهضة للحكم العثماني .(٢٨)

ولم يطرأ أي تغيير على موقف بكر صدقي بعد الحرب العالمية الأولى عندما دخل النضال التحرري الكردي المعادي للمستعمر البريطاني في سنوات الانتداب مرحلة مهمة وخطيرة من مراحل تطوره، كان اندماج الفئة المثقفة الكردية بأجنحتها

المختلفة فيه واحدًا من أبرز سمات مرحلته الجديدة، وفي الواقع توجد أحداث وشواهد تاريخية ثابتة تدل على اتخاذ بكر صدقي وشقيقه العميد برقي صدقي مواقف عدائية تجاه المسألة الكردية تجلت في اشتراكهما الفعلي في القضاء على التحركات الكردية التي انفجرت بقوة في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب البريطاني . فقد كان الأول منهما قائد موقع في السليمانية أيام حركات الشيخ محمود البرزنجي في أواخر عام ١٩٣١، والتي استمرت على مدى أشهر لم يتوان بكر خلالها عن اتخاذ كل إجراء من شانه التعجيل في أمر القضاء على تلك الحركات، ولم يختلف عن ذلك موقف العقيد برقي الذي كان قائدًا في منطقة الموصل عندما وقعت حركات مشابهة في منطقة بادينان خلال السنة الأخيرة من عهد الانتداب.(٢٩)

وفي الوقت نفسه لم يختلف موقف حكومة الانقلاب في شيء عن موقف الحكومات السابقة تجاه قادة الحركات الكردية والمشتركين فيها . فقد أصدرت حكومة الانقلاب العفو العام عن المشتركين في جميع الانتفاضات التي وقعت في وسط العراق وجنوبه قبل عام ١٩٣٦، بمن فيهم عدد كبير من شيوخ العشائر العربية المعروفة، وأعادت عليهم أراضيهم التي تمت مصادرتها بموجب أحكام أصدرتها في حينه المجالس العرفية الخاصة، فيما ظل أبرز زعماء الكرد من قبيل الشيخ محمود البرزنجي يعيشون كالسابق في المنفى.(٣٠)

أما النشاط الجزئي الذي دب في صفوف الوطنيين الأكراد، فلم يكن سوى انعكاس للمد المحدود الذي شمل جميع القوى الديمقراطية في البلاد في المرحلة المبكرة التي أعقبت الانقلاب، وقد اقتصر ذلك في كردستان على الفئة المثقفة الكردية التي تأثرت بدورها بالأفكار الديمقراطية لجماعة الأهالي، وقد جاءت هذه التغييرات نتيجة طبيعية لتحولات مهمة ظهرت وبدأت تتفاعل مع غيرها من الأحداث قبل ظهور بكر صدقي على المسرح السياسي، ولم يكن للأخير يد فيها، بل إن بكراً لم يكن مرتاحًا في الواقع لنشاطات الفئة المثقفة الكردية في عهد الانقلاب؛ لأنها كانت تعطي أعداءه مادة غنية لاستغلالها ضده، لذا لم تستطع نشاطات تلك الفئة أن تتعدى أسلوب العمل السري كالسابق إلا ما ندر.(٣١)

وفي كتابه عن تاريخ العراق بين عامي ١٩٢٢، ١٩٥٨ ينفي الدكتور مجيد خدوري أن تكون لبكر صدقي أي علاقة بالأوساط الكردية المذكورة التي اتخذ بكر في الواقع مواقف عدائية صريحة من تحركات بعض المنتمين إليها . فقد ذكر الوطني الكردي المعروف الأستاذ إسماعيل حقي شاويس أنه وبعض أقرانه تفاعلوا بتأسيس وزارة حكمت سليمان، واشتراك عدد من العناصر الديمقراطية فيها، فبدأوا يتحركون بدورهم من أجل تنظيم صفوفهم، الأمر الذي آثار حفيظة بكر صدقي فطلب منهم وقف نشاطهم، وهدد إسماعيل شاويس بنفيه إلى خارج العراق في حالة رفضه الامتثال لأوامره. (٣٢)

وثمة حقيقة أخرى يجب أن تؤخذ بصورة جدية في هذا الصدد،وهي أن سياسة التقرب من الدول غير العربية التي اتبعتها حكومة الانقلاب حملت في طياتها مخاطر بالنسبة للشعب الكردي لم تقل شأنا عما حملته لغيره . وأن تلك السياسة كانت على طرفي نقيض مع كل ما قيل حول خطط بكر صدقي لتأسيس الدولة الكردية المزعومة. وهنا يكفي القول أن ميثاق سعد آباد(٣٣) تم عقده بموافقة بكر صدقي وتشجيعه، والذي نصت مادته السابعة على أن "يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين كل داخل حدوده بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة، أو قيامها بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أو غيرها، أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر. (٣٤)

وفي الواقع، ولد ميثاق سعد آباد ميتا إلا فيما يتعلق بالمسألة الكردية، حيث أسهم بشكل ملحوظ في زيادة التعاون وتنسيق العمل خصوصًا بين إيران وتركيا ضد الحركة الكردية، الأمر الذي انعكس في عدد من الإجراءات الفعلية المشتركة ضدها، وهذا يفسر لنا لماذا وقفت الأوساط الكردية بحماس ضد ميثاق سعد آباد منذ الإعلان عنه، لدرجة أن بعض الجهات القومية الكردية تطرقت في تقييمها له بأن اعتبرته سيفًا مسلطًا على رقاب الشعب الكردي، وأداة للقضاء على حركته فقط، وكانت تلك الأوساط تنظر بقلق متزايد إلى تقرب حكومة الانقلاب من بعض الدول غير العربية.(٣٥)

ولا شك في أن كل ما تم ذكره يؤكد على أن بكر صدقي لم يراع في سياسته الداخلية ولا الخارجية مصالح الأكراد، بل على العكس من ذلك، فقد أضرهم أكثر من أن ينفعهم، ولا يعني أصل بكر صدقي الكردي دعمه للأكراد؛ لأن مواقفه وسياساته هي التي تمكننا من التأكيد على ذلك أو نفيه .

ولا شك أن محاولة اثنين من الأكراد تدبير عملية اغتيال بكر صدقي يؤكد ذلك.

حيث قام اثنان من الضباط الأكراد المعروفين بدور فعال في تدبير عملية اغتيال بكر صدقي بمطار الموصل في أغسطس عام ١٩٣٧، وهما عبد العزيز ياملكي الذي كان آنذاك برتبة مقدم، ومحمد خورشيد الذي كان برتبة رئيس أول وكانا من أبرز أعضاء "جمعية النجوم النارية" السرية التي تشكلت في دار الأول منهما، والتي ضمت أربعة من الضباط الآخرين الذين أجمعوا على ضرورة القضاء على حكم بكر صدقي الديكتاتوري.(٣٦)

ويبدو من ذلك أنه ربما رسم الأكراد آمالا واسعة بوصول بكر صدقي الكردي الأصل إلى السلطة، فظنوا أنه باستطاعتهم تحقيق حلمهم في تكوين الدولة الكردية، وما أن بدا لهم تخلي بكر صدقي عنهم، بل ومحاربتهم في سياساته الداخلية والخارجية حتى فكروا في اغتياله والتخلص منه .

ورغم ذلك فهناك من يرى عكس هذا الرأي، حيث أكدت العديد من المصادر العربية والأجنبية أن مقتل بكر صدقي كان بسبب نزعته الانفصالية الكردية إذ كان من أشد المدافعين عن الكرد والقضية الكردية العادلة، فهو الذي رفض قمع ثورات الشمال بالقوة عام ١٩٣٥، عندما أمره رئيس الوزراء على جودت بذلك مما اضطره إلى الاستقالة، وأما مقتله باشتراك ضابطين كرديين فإن كلا الضابطين كانا منتميين إلى جمعية النجوم النارية، والتي قوامها من الضباط العرب، وبصدد توقيع معاهدة سعد آباد فإن بنود هذه المعاهدة لم تقتصر على القضية الكردية فقط، وأن هذا الميثاق بين تركيا وإيران وأفغانستان كان سيتم سواء دخل العراق لهذا الحلف أم لم يدخل، وهناك الكثير من الشواهد والدلائل تؤكد أن بكر صدقي كان جادًا في هدفه الأسمى بتأسيس دولة كردستان الكبرى؛ لأنه لدى مصرعه وجدت في حقيبته الخاصة خارطة كردستان الكبرى .(٣٧)

وهناك من يرى أن بكرًا أراد من هذه الحركة الجريئة أن يقوض معالم الملك في العراق، ويقيم نفسه ديكتاتورا، على نحو ما فعل أتاتورك في تركيا، وهتلر في ألمانيا، وموسولينى في إيطاليا، وأنه لما شرع السيد حكمت سليمان في تأليف "الوزارة الجديدة " ترك منصب وزارة الدفاع شاغرًا ليتصرف به بكر كما يشاء، ولكن بكرًا قال بوجوب إسناد هذا المنصب إلى "الفريق عبد اللطيف نوري" زميله في الحركة المذكورة، فدهش الحاضرون لهذه المفاجأة، وما دروا أن بكرًا لم يكن ليكتفي بمنصب وزارة، وإنما أراد أن يسيطر على الشئون العامة سيطرة مطلقة.(٣٨)

ورغم كل ذلك، ورغم الشواهد الأخيرة والمبررات التي ذكرت للتأكيد على تبني بكر صدقي للقضية الكردية، فيبدو لنا أن الحكم عليه وعلى توجهاته لا يأتي إلا من خلال أقواله وأفعاله، فربما أتاح حكمه في بادئ الأمر الفرصة للأكراد للظهور، ولمزيد من النشاط السياسي والمطالبة بحقوقهم، إلا إن كل سياساته فيما بعد كانت أبعد ما تكون عن دعم الأكراد أو القضية الكردية، ولا يعني العثور على خريطة لكردستان الكبرى في حقيبته بعد مقتله دعمه للقضية الكردية أو ينفيه؛ لأننا لا نستطيع إصدار أحكام من خلال هذه الدلائل فقط، ونترك أفعاله التي كانت تصب في معظمها في غير صالح الأكراد .

ومما يؤكد ذلك، أن مقتل بكر صدقي في ١١ أغسطس ١٩٣٧ لم يؤثر على الشعور القومي الكردي الصاعد، حيث كثف الأكراد نشاطهم وأصبح علنيًّا أو شبه علنا .

ففي عام ١٩٣٩ شكل بعض المثقفين الأكراد، جمعية تطورت إلى أن أصبحت حزبا سريا باسم "هيوا" أو "الأمل" هدفه المطالبة بالحكم الذاتي داخل حدود العراق يرأسه رفيق حلمي أحد أعوان الشيخ محمود البرزنجي سابقا، وعمل الحزب على اجتذاب الأكراد من جميع الطبقات . وظل حزب "هيوا" قويا حتى نشب الخلاف بين قادته حول ما إذا كان يجب الاعتماد على الاتحاد السوفيتي لتحقيق آماله القومية (الجناح اليساري) أمام الاعتماد على بريطانيا والحلفاء (الجناح اليميني)، وقد حال ذلك دون استمراره.(٣٩)

وانقسم الحزب على نفسه منذ عام ١٩٤٥، وانضم كثير من أعضائه إلى حزب "رزجاري كرد" أي "الخلاص" الذي أسس عام ١٩٤٥ وكان هذا الحزب منظمه شعبية ضمت حوالي ٦٠٠ عضو، ومهدت لإنشاء الحزب الديمقراطي الكردستاني المشهور

باسم "البارتي" والذي رأسه مصطفى البرزاني إلى عام ١٩٧٥ (ويرأسه اليوم ابنه مسعود البرزاني)، والذي قاد لمدة طويلة بمفرده نضال الشعب الكردي .(٤٠)

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى كانت المعارضة العراقية تتكون من ثلاثة أحزاب رئيسه "جماعة الأهالي" عربية، و "الحزب الشيوعي العراقي" عرب وأكراد، وحزب "البارتي" كردي . وكان قادة الحزب واثقين بأنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا كان في العراق نظام ديمقراطي مستقل الإرادة . لذا ركز البارتي مع الأحزاب الأخرى على النضال من أجل الإطاحة بالنظام الملكي وإرساء نظام ديمقراطي وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان داخل دولة العراق التي هي دولة للشعب العربي والشعب الكردي . وكانت هذه الأهداف تتفق إلى حد كبير مع أهداف الحزبين الآخرين.(٤١)

تطور الحركة الكردية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية:

ظلت كردستان هادئة نسبيًّا خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، ولكن العراق بصفة عامة سرعان ما عانى من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة للحرب، فتدهورت حالة الشعب العراقي عامة والكردي خاصة إلى درجة كبيرة . وكان الملا مصطفى البرزاني والشيخ أحمد البرزاني محتجزين في السليمانية آنذاك منذ الحركة البارزانية الأولى ١٩٣٢- ١٩٣٣، وكانت الأخبار تصلهما عن تدهور الحالة الاقتصادية في المنطقة الكردية حتى وصلت إلى حد المجاعة في بارزان .(٤٢)

أبلغ الملا مصطفى الحكومة بالحالة الاقتصادية السيئة في بارزان فوعدت بالمساعدة، ولكن دون نتيجة، مما اضطره إلى الهرب من السليمانية في يونيو عام ١٩٤٣ وعاد إلى بارزان التي كان يسودها الاضطهاد الثقافي والسياسي، فوجد أن الظروف مهيأة لاستئناف الكفاح المسلح وإعلان التمرد على السلطة الحاكمة، فأصبح الشعور القومي الكردي متأججًا ضد الحكومة العراقية القائمة التي اعتبرها الأكراد معادية لهم .(٤٣)

لقد استهدفت حركة عام ١٩٤٣ رفع الأعباء عن البرزانيين، ورغم أن هذه الحركة في بداية عهدها لم تحمل أهدافًا قومية كردية عامة، فقد اعتبرها الوطنيون الأكراد حركة عادلة

معادية للاضطهاد القومي، كذلك فقد أيدوها وحاولوا استغلالها وتطويرها إلى حركة تحمل المطالب القومية الكردية، وبالتالي أرادوا جعل بارزان منطلق ثورة كردية وطنية جديدة.(٤٤)

ففي سبتمبر عام ١٩٤٣، أكره الملا مصطفى بعض مراكز الشرطة على إخلاء مواقعها في منطقة مزوري بالا وفي أكتوبر عام ١٩٤٣ أرسلت الحكومة العراقية فيلقًا من جيشها لمهاجمة الملا مصطفى ولكنه تمكن من هزيمته. (٤٥)

وفي نوفمبر، تعرضت قوات استطلاعية من الجيش والشرطة لهجوم من رجال البرزاني وقتل العديد وجرح عدد من رجال الحكومة قبل إتمام مهمتهم الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إخلاء مخافر الشرطة في منطقة بارزان وبهذا الفعل انهارت هيبة الحكومة في المنطقة، وأدى ذلك إلى تطور الحركة الوطنية الكردية وإعطائها صورة جديدة، فبعد أن كان الملا مصطفى رئيسًا عشائريًّا أصبح في ظل الظروف الجديدة زعيمًا قوميًّا . ولم يكد العام ينتهي حتى كان الملا مصطفى يملك قوة مسلحة قوية ويتبعه المئات من رجال القبائل .(٤٦)

ونتيجة للتدخل البريطاني قامت الحكومة العراقية بمحاولة لتسوية الخلافات بالطرق السلمية، فعرضت على الملا مصطفى وعشيرته ترك الأراضي العراقية والعبور إلى إيران . وكان هذا العرض مصحوبًا بتهديد السفير البريطاني بمساعدة الحكومة على استعادة النظام في شمال العراق، ولكن الملا مصطفى رفض هذه المقترحات رفضًا قاطعًا.(٤٧)

ومع تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد فى ٢٥ديسمبر١٩٤٣دارت المباحثات بين الحكومة العراقية وبين الملا مصطفي البرزانى وتمخضت عن مجموعة من المطالب الكردية، ورغم موافقة الجانب العراقي على مطالب الملا مصطفي إلا إنها قوبلت بانتقادات كبيرة في الاجتماعات الرئيسة لمجلس الأعيان العراقي، وفسرت شروطها بأنها نتيجة لضعف الحكومة،وقد فسر المعارضون مضمون التسوية بأنها تعنى الاستقرار الاستسلامي في كردستان وان بغداد بهذه التسوية ستوافق على التنازل عن جزء من سلطتها لأولئك الذين اعتبروا أنفسهم قوامين على مصالح القضية الكردية.(٤٨)

وإزاء عدم الاتفاق وإصرار كل من الحكومة العراقية والأكراد على موقفيهما ازدادت الأحوال المعيشية سواء في العراق بوجه عام، حيث أصبح الفقراء في وضع يصعب عليهم فيه الحصول على الطعام، في الوقت الذي كانت فيه القوى السياسية تركز جهودها استعدادًا لاستئناف القتال. وإزاء ذلك قام الأكراد بمهاجمة مخازن الحبوب الحكومية وقام الملا مصطفى بتوزيع القمح الذي استولوا عليه ومقداره مائة طن على أتباعه.(٤٩)

وقد تدخل السفير البريطاني بمطالبة الحكومة العراقية الجديدة (حيث شكل الباجة جى الحكومة الجديدة في أعقاب سقوط نورى السعيد) باتباع سياسة ودية تجاه الأكراد، في الوقت الذي طالب فيه الأكراد باتباع سياسة أكثر مرونة والتخلي عن طلباتهم المتشددة.(٥٠)

في تلك الآونة، ألف الأكراد لجنة آزادى في بارزان لتنسيق وتنظيم الجهود الوطنية وتوعية الجماهير الكردية وبعد أن قام الملا مصطفى بتشكيل لجنة التحرر (آزادي) قرر القيام بجولات في كردستان للحصول على تأييد العشائر الكردية الأخرى في العراق ولتأكيد زعامته للحركة الكردية والعمل على وحدة هذه الحركة ولم تقتصر هذه الجولات على منطقة بارزان والقبائل المجاورة لها بل تناولت معظم المناطق الكردية في كردستان العراق، وقد استغرقت هذه الجولات أكثر من عشرة أشهر. (٥١)

لا شك أن تأليف الملا مصطفى لهذه اللجنة ينفى مصداقية رغبة الأكراد في التفاوض مع الحكومة العراقية، فكان تأليفها يعنى الاستمرار في الدعاية ضد الحكومة العراقية،وحشد المزيد من الأتباع مما يزيد من قوة الحركة الكردية، وبالتالي استمرارها في تحدى الحكومة العراقية .

ويبدو من ذلك أن الحكومة البريطانية لم يكن يعنيها استقرار العراق في شيء، فهي تطالب الحركة الكردية بالاعتدال في مطالبها، وفى الوقت ذاته تطالب العراق باتباع سياسة ودية تجاه الأكراد ومحاولة تلبيه مطالبهم،فهي التي شجعت الأكراد على تلك التحركات منذ البداية ولو أرادت القضاء عليها لأرسلت من المساعدات ما يمكن الحكومة العراقية من السيطرة على تلك التحركات، إلا إن الحكومة البريطانية تريد أن تظل العراق خاضعة للنفوذ البريطاني حتى لو أدى ذلك إلى استمرار القلائل والاضطرابات .

كما أنها في محاباتها لطرفي النزاع تتبع طريقتها المعهودة للسيطرة على البلاد وهى مبدأ فرق تسد، وبذلك تضمن استمرار ولاء طرفي النزاع لها وذلك باستمرار الخلاف الدائم بينهما.

واستمرت الحركة البارزانيه في تحديها للحكومة العراقية واستنزاف مقدرات الجيش العراقي حتى استطاع الأخير احتلال قرية بارزان في ٥ أكتوبر ١٩٤٥، كما احتل غيرها من القرى وانسحب الملا مصطفى وأتباعه إلى إيران . (٥٢)

وبعبور البارزانين إلى إيران أسدل الستار عن هذه الحركة البارزانيه التي استنزفت مقدرات الجيش العراقي، كما إنها أرهقت ميزانية الدولة إضافة إلى أنها عرضت الحياة السياسية في العراق للفوضى الأمر الذي مثل تحديًا كبيرًا واجه الحكومة العراقية في تلك الفترة من تاريخها.(٥٣)

الإطاحة بالنظام الملكي في يوليو ١٩٥٨ والموقف من ثورات الأكراد :

في ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ أطاح انقلاب عسكري بقيادة ضابط في الجيش العراقي يدعى عبد الكريم قاسم(٥٤) بالنظام الملكي، وقد ساعده على نجاح الانقلاب السخط الذي ساد العراق نتيجة لسيطرة القوى الرجعية،وتطور الحركة القومية العربية وبروز الحركات التحررية في العالم، فكان سقوط النظام الملكي يعنى سقوط الواجهة السياسية المتمثلة في الاستعمار الاقتصادي والاجتماعي.(٥٥)

وبمجرد نجاح الانقلاب ووصوله إلى السلطة أسرع عبد الكريم قاسم إلى إعادة الحياة الديمقراطية إلى العراق من خلال الاعتراف بالأحزاب بما في ذلك "البارتى" والسماح بتكوين أحزاب جديدة وإصدار صحف ومجلات كرديه . واعتقد الأكراد أن هذا ليس مجرد انقلاب عسكري، ولكن ثورة شعبية حقيقية، ستؤدى فعلا إلى إحلال الديمقراطية في العراق وبالتالي إلى تحقيق الحكم الذاتي في كردستان.(٥٦)

وصدر الدستور المؤقت في ٢٧ يوليو ١٩٥٨، أي بعد أقل من أسبوعين ليعيد الحياة الديمقراطية، حيث أعلن صراحة في مادته الثالثة " أن المجتمع العراقي يتكون من قوميتين العرب والأكراد وأنهما شركاء في الوطن "، كما أكد الدستور على ضمان الحقوق الكردية داخل إطار الكيان العراقي.(٥٧)

كانت هذه هي أول مرة في تاريخ الكرد الحديث،أن ينص دستور دوله من الدول التي تقتسم كردستان بوجود ارض كرديه وشعب كردى داخل حدود هذه الدولة.(٥٨)

فقد فتحت الثورة الوطنية في العراق أفاقا رحبة أمام العرب والأكراد والأقليات القومية لإقامة حكم وطني يحظى بتأييد جماهيري واسع يحقق الطموحات القومية لجميع المواطنين، كما بدأت صفحة جديدة في علاقة الأكراد مع السلطة، فقد سمح عبد الكريم قاسم بعودة الملا مصطفى البرزانى إلى العراق فى ١٦ ابريل ١٩٥٩ بعد أن قضى في الاتحاد السوفيتي عشر سنوات، واستقبل استقبالا شعبيًّا، وخصص له قصر نورى السعيد لينزل به ليكون سكنا له، كما سمح له بتأسيس حزب سياسي كردى باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني(K.D.P) (The Kurdish Democratic Party) والذي عمل بنجاح على بث الدعوة القومية بين المواطنين الكرد، وتعزيز الوحدة بين العرب والكرد.(٥٩)

لا شك أن التعايش السلمي الذي حظي به الأكراد في بداية حكم عبد الكريم قاسم يؤكد إمكانية تحقيق الاستقرار وتحقيق طموحات الشعبين تحت مظله حكم واحد، وان الصدام بين القوميات مسألة تدعمها القوى الاستعمارية وبعض الأنظمة الديكتاتورية التي تتبع سياسات المستعمر لضمان السيطرة على شعوبها.

كما يبدو أن ما أعطاه عبد الكريم قاسم من امتيازات تمتع بها الأكراد في بداية حكمه لم يكن حبًّا في الأكراد ولا رغبة في تلبيه مطالبهم، وإنما لجمع أكبر قدر من المؤيدين لحكمه، واكتساب الدعم لهذا الحكم الجديد .

وما يؤكد ذلك ما قام به من ممارسات دكتاتوريه شملت العرب والأكراد بمجرد أن توطدت أواصر حكمه.

فسرعان ما نزع عبد الكريم قاسم قناعه، وظهرت حقيقة ممارساته الدكتاتورية على العرب والأكراد معا.ولكي يستطيع أن يسيطر على الحياة السياسية كاملة، كأى ديكتاتور عسكري، بدأ يضرب القوميين(ناصريين وبعثيين) خاصة الذين قادوا حركة الشواف (٦٠) في الموصل عام ١٩٥٩ .(٦١)

وقد حدثت تجاوزات عديدة تجاه أرواح المواطنين، حيث تعرضت منطقة الموصل ومناطق أخرى مثل كركوك إلى عمليات انتقامية وحشية، وقد شارك إلى جانب عبد الكريم قاسم في مواجهة حركة الشواف الشيوعيين والأكراد .[٦٢]

ولكي يحقق قاسم طموحاته إلى الحكم والانفراد بالسلطة كان عليه أن يتخلص من منافسيه في الجيش أولا، خاصة زميله في ثورة يوليو ١٩٥٨ عبد السلام عارف، والذي أودعه السجن؛ لأنه كان ميالا للاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة.[٦٣]

لم يكتف عبد الكريم قاسم بضرب القومين والبعثيين، بل راح يواجه الشيوعيين ويوجه لهم ضربات للحد من نفوذهم المتزايد داخل المؤسسات الحكومية والجيش، خوفًا من انقلاب قد يقومون به.[٦٤]

من جانب آخر ظهرت الخلافات بين قاسم والبرزانى عام ١٩٦٠؛ بسبب عدم تلبية الحقوق القومية الكردية، فلم يكن قاسم يرغب في منح الأكراد الاستقلال الذاتي على النحو الوارد في برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني وماطل في تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي طلبها الكرد . وانتهز قاسم فرصة خلاف عشائري في منطقة برزان (مسقط رأس البرزانى) وسلح عشيرة الزيبارى التي كانت في خلاف مع عشيرة البرزانى. وأخذت تهاجم عشيرة البرزانى ومكاتب الحزب الكردستاني. ثم اقفل جريدة الحزب (خابات) وقدم رئيس تحريرها"إبراهيم احمد" للمحاكمة .[٦٥]

وبلغت ذروة الخلافات وتوتر العلاقات فيما جاء على لسان قاسم في جريدة "الثورة" من مطالبة الشعب الكردي من الذوبان والانصهار في الشعب العربي، وبذلك يكون قاسم قد ألغى كل ما نص عليه الدستور المؤقت من قبل، حينئذ شعر البرزانى بالخطر على حياته، فترك بغداد وفر إلى برزان، فما كان من قاسم إلا إن أرسل الطائرات لتدك منطقة برزان بصوره شاملة بالقنابل في ١١سبتمبر ١٩٦١.[٦٦]

يتبين لنا ذلك أن ما صرح به عبد الكريم قاسم في جريدة الثورة ما هو إلا تراجع وإلغاء لما اعترف به من قبل وهو وجود القومية الكردية، الأمر الذي اعتبره الأكراد بداية لمناصبتهم العداء والتصريح بذلك علانية عندما طالبهم بالانصهار في الشعب العربي، لذلك بدأت المواجه المسلحة بين الطرفين.

حيث اتخذ حزب البارتى تحت رئاسة البرزانى قرارًا بالإجماع بتنظيم الدفاع عن الشعب الكردي، وإعلان يوم ١١ سبتمبر ١٩٦١ ثورة ضد ممارسات الحكم الدكتاتوري القاسمى، كانت هذه هي بداية الحرب بعد الإطاحة بالنظام الملكي بين بغداد والحركة الكردية، وذلك بعد عامين فقط من ممارسة الحريات الديمقراطية، وتعدد الأحزاب والاعتراف دستوريا بوجود الشعب الكردي فى العراق وحقوقه.وكانت هذه الثورة هي من أهم الثورات الكردية في العصر الحديث بالنسبة للشعب الكردي ككل، بعد تجربة مهاباد الكردية عام ١٩٤٦ في إيران . وكانت نقطة تحول جذرية في مسيرة الحركة القومية الكردية في العراق.(٦٧)

وفى مارس عام ١٩٦٢ عرض قاسم على الأكراد عفوًا شاملا إذا قبلوا بإلقاء السلاح، إلا إن البرزانى أجاب بأن قبول وقف إطلاق النار يكون مشروطا بمنح الاستقلال الذاتي للأكراد وبتغيير الحكومة إلى حكومة أكثر ديمقراطية وبالفعل ترائي للقوميين الأكراد بعد عام ١٩٦٢ بأن حل مشكلتهم مرتبط بإسقاط نظام عبد الكريم قاسم. فإنهم بهذا الهدف عقدوا صفقة مع البعث في يناير ١٩٦٢ والذي كان يعمل على تهيئة انقلاب، عارضين عليه دعمهم مقابل وعد بالحكم الذاتي في حالة النجاح. وهذا الوعد كان يشمل أيضا مقاعد وزارية أربعة للأكراد في الحكومة المقبلة .(٦٨)

وبذلك تبين لنا كيف انتهت فترة الحرية والتمتع بالديمقراطية سريعًا، وسرعان ما تحول قاسم إلى ديكتاتور عسكري، فاصطدم في العام الأول للثورة مع التيار القومي الذي كان يقوده حزب البعث. وتبع ذلك اصطدامه بالحزب الشيوعي العراقي والجناح اليساري من الحزب الوطني الديمقراطي . كما لم يسلم الحزب الديمقراطي الكردى من قاسم اعتبارًا من عام ١٩٦٠، فلم يكن قاسم يرغب في منح الأكراد الاستقلال الذاتي على النحو الوارد في برنامج الحزب المذكور،وماطل في تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي طلبها الكرد.

ويمكننا أيضًا القول أن الصورة في عهد عبد الكريم قاسم أو العهد الجمهوري الأول لم تختلف كثيرًا عن العهد الملكي، فعلى الرغم من أن الأحزاب والشخصيات والتنظيمات العراقية ومن ضمنها الكردية شعرت بحرية أكثر في التحرك والعمل على

الساحة السياسية، وعلى الرغم من أن الحزب الكردستاني بدأ يعمل بصورة علنية إلا إن الموقف كان غير واضح، ويعتمد بشكل كبير على ما تسمح به الحكومة، وما تمنحه من حقوق قابلة للسحب في أية لحظة. وهو ما حدث بالفعل وأدى إلى توتر الوضع بين الحركة الكردية وحكومة قاسم.

على أية حال، فقد أضعفت الحرب مع الأكراد حكم عبد الكريم قاسم وكان حزب البعث عدو قاسم وعدو الحزب الشيوعي وعدو الأكراد اللدود ينتظر دوره.

انقلاب فبراير ١٩٦٣ والأكراد :

ففي ٨ فبراير ١٩٦٣ وقع انقلاب عسكري في العراق بقيادة ضباط بعثيين أطاح بحكم عبد الكريم قاسم ثم تم إعدامه، واستولى عبد السلام عارف على الحكم وتم تعيين حسن البكر رئيسًا للوزراء.(٦٩)

وباستلام حزب البعث العراقي السلطة، لم تحقق الحكومة أيًّا من شعاراتها بل انشغلت في صراعات ضد الشيوعيين والقاسميين وعبد الناصر والأكراد. ولعل واحدًا من أهم معالم القمع والإرهاب هو الحرس القومي الذى تأسس في ٢٨ فبراير ١٩٦٣، ويتألف من قوة عسكرية هدفها معاونة الجيش لضبط الأمن الداخلي. وكانت عناصر الحرس القومي من الشباب المنحرف الأخلاق الذي لم يتوان عن ارتكاب الرذيلة والفاحشة في مجتمع محافظ (فكانوا يرتادون الحانات الليلية، فيفرضون على أصحابها ما يشاءون)، ورغم الجرائم البشعة التي ارتكبها الحرس القومي، فما زال قسم من البعثيين حتى الآن يتفادون ذكرها أو التعليق عليها . ولا نجد لها ذكر في كتابتهم ومؤلفاتهم ومذكراتهم .(٧٠)

حيث قام الجيش العراقي بشن حرب على الأكراد في ١٠ يونيو ١٩٦٣، وعرفت هذه الحرب تطورًا جديدًا، إذ بدأت حرب الإبادة للشعب الكردي،وقد ساند حزب البعث السوري العراقيين في حربهم ضد الأكراد. (حيث استمر القتال إلى عام١٩٧٠ ووصل القتال في هذه الفترة لمرحلة بالغة الخطورة.(٧١)

وقد وقف الاتحاد السوفيتي بثقل إلى جانب الثورة الكردية في هذه المرحلة؛ وذلك بسبب عداء البعث للحزب الشيوعي العراقي والمذابح التي تعرض لها الشيوعيون، فمنذ قيام الانقلاب ضد قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ أقام البعث عهدًا من الرعب على رقاب حوالي ٧٠٠ من الشيوعيين.(٧٢)

وبرغم أن المعونة العسكرية السوفيتية للحزب الديمقراطي الكردي كانت محدودة، فقد أحكمت الثورة الكردية رقابتها في المناطق التي استطاعت الاستيلاء عليها، حيث زادت مساحة الأرض التي تحت سيطرتها من ٣٠ ال٤٠ ألف كيلوا متر مربع في السنوات من ١٩٦٤الى ١٩٧٥ وصار لهذه الأرض إدارة مميزة.(٧٣)

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ قام عبد السلام عارف، وهو قومي تحالف مرحليًّا مع البعث، بعزل أحمد حسن البكر والبعثيين الآخرين، وعقد هدنة في ١٠ فبراير ١٩٦٣ مع الأكراد . ولكن ككل الحكام السابقين، الهدنة تعلنها حكومة بغداد لكسب الوقت وتبدأ مفاوضات،لا بغرض التوصل لحل سلمى، ولكن لالتقاط الأنفاس لشن حرب أخرى، حيث قام عبد السلام عارف في ١٤ مارس ١٩٦٥ بشن حرب جديدة، إلا إنه قتل بعد ذلك بشهور في حادث تحطيم طائرة مروحية في جنوب العراق (في أغلب الظن أنه حادث مدبر) وخلفه شقيقة عبد الرحمن عارف الذي استمر في الحرب ضد الأكراد.(٧٤)

في تلك الأثناء وقع خلاف بين زعيم الأكراد مصطفى البرزانى وبعض أعضاء المكتب السياسي وقد استغلت الحكومة العراقية هذا الخلاف وعملت على الاستفادة القصوى منة بتأجيجه بالحيل، إلا إن أعضاء الثورة الكردية سرعان ما أدركوا خطورة الموقف وانتهى الخلاف وظل حزب "البارتى" موحدا إلى انهيار الثورة بعد اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ .(٧٥)

ثورة ١٧ يوليو ١٩٦٨ والحركة الكردية :

انتقم حزب البعث من أسرة عارف، حيث دبر انقلابًا عسكريًّا أطاح بعبد الرحمن عارف في يوليو ١٩٦٨، وقد نصب قادة الثورة أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية، وتم اختيار صدام حسين نائبًا للرئيس. وفى أبريل عام ١٩٦٩ شن نظام الحكم البعثي الجديد حربًا جديدة في كردستان.(٧٦)

ورغم ذلك، كان حل المسالة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة، لذا أصدرت حكومة البعث بيان ١١ مارس ١٩٧٠ كحل للمشكلة الكردية في شمال العراق، والذي تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة "الدولة العراقية".(٧٧)

كان البيان يحتوى على ١٥ بنداً يعترف بوجود أمة كردية شريكة في الوطن العراقي تعطى كل الحقوق الثقافية، بحيث تصبح اللغة الكردية لغة رسمية للدولة، وإنشاء مجمع لغوي كردي وجامعة في السليمانية، ومنظمات شعبية، ورغم ذلك فقد فرضت الحكومة أن ينص بيان مارس على ألا يصدر قانون الحكم الذاتي إلا بعد مرور أربع سنوات تشكل بعدها المجالس التشريعية والتنفيذية، كما إنه لم يحسم مسالة الحدود في المناطق المختلف عليها مثل كركوك، خانقين، سنجار. ويبدو أن النظام العراقي قد كرس هذه السنوات الأربعة لتسليح نفسه، وتقوية أركان حكمة الذي كان يتعرض منذ عام ١٩٧٠ لازمة شديدة داخليًّا وخارجيًّا.(٧٨)

حيث شهدت فترة الانتقال التي كانت محددة بأربع سنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ لتطبيق نظام الحكم الذاتي تصدعا كبيرا في العلاقات بين الحكومة العراقية والحركة الوطنية الكردية.(٧٩)

وتصاعد التوتر بين الطرفين عند نهاية عام ١٩٧٣ ووصل إلى الصدام المسلح في ابريل ١٩٧٤، وإذا أردنا أن نحصى أسباب التدهور، سنجدها كثيرة، ويتحمل الطرفان الحكومة والقيادة الكردية حصتهما من الأسباب . ابتداءً ورغم كل الإيجابية التي أبداها حزب البعث وقياداته، إلا إنه أبقى جميع الأمور معلقة بموافقة السلطة المركزية بما فيها الصغيرة منها . وجعل من هذه المركزية أساسًا في التعامل مع المنطقة الكردية. كما إنه فرض أشخاصًا معينين على المجلس التشريعي والتنفيذي. وعمل على تصفية القيادات الكردية الرئيسة ابتداءً من الملا مصطفى وانتهاء بالقيادات المحلية، وأهمل تدريجيًّا تدريس اللغة الكردية في المدارس العراقية، وأضعف تدريسها في المناطق الكردية.(٨٠)

ويتبين لنا من ذلك أن قيادات البعث لم تكن جادة في تحقيق تسوية شاملة ونهائية للمشكلة على أساس الاعتراف بالآخر وإعطائه حقوقه كاملة، خصوصًا في ظل تصعيد وتيرة القمع.

ومن ناحية أخرى، اشتكت قيادة البعث من أنه وعلى الرغم من الاتفاق الشامل الذي وقع في مارس ١٩٧٠، والذي منح الأكراد في العراق حقوقًا ومكتسبات يحسدهم عليها إخوانهم في الدول المجاورة؛ فان قيادة البارتى لم تقطع علاقتها مع الأطراف الخارجية التي كانت تضمر السوء للعراق ولحزب البعث مثل إيران الشاه وإسرائيل، بل إن العلاقات والتداخل بين القيادة الكردية وهذه الأطراف أصبح أكبر بعد إعلان بيان مارس ١٩٧٠، ثم إن تأميم العراق للنفط في عام ١٩٧٢، والذي يفترض أن يكون مبعث سعادة للعراقيين جميعا، دفع قيادة البارتى إلى التقرب من الولايات المتحدة وعرض التعاون معها لإفشال التأميم ومنحها حقوق إضافية في منطقة كردستان العراق وكركوك، ثم وقعت اتفاقية سرية بين قيادة البارتى والوكالة المركزية الأمريكية سى.أى.ايه (CIA) لتزويد الأكراد بأسلحة ودعم مالي كبير. وعمل الطرفان الإيراني والأمريكي على توسيع مجال التدخل للموساد الإسرائيلي في كردستان العراق .[٨١]

استطاع الأكراد صد الجيش العراقي ومنعه من دخول كثير من المدن، وكانت ضحايا الطرفين باهظة أكثر من ٦١ ألف قتيل وجريح من رجال السلطة العراقية حسب تصريح احمد حسن البكر رئيس الجمهورية منهم عشرات من الضباط، وأسقط الأكراد عددًا من الطائرات، ودب القلق من قرب انهيار الجبهة العراقية أمام المقاتلين الأكراد.[٨٢]

اتفاقية الجزائر مارس ١٩٧٥ والأكراد :

أمام احتمالات انهيار الجبهة العراقية،وتقدم الأكراد حاول صدام حسين، الذي كان لا يزال نائبًا للرئيس، منع هزيمة شبه مؤكدة لجيشه وانتصار شبة مؤكد للأكراد رغم ضخامة القوات المسلحة والأسلحة التي دخلت بها بغداد هذه المعركة .[٨٣]

فعندما ازدادت المعارك حدة بين الأكراد والسلطة العراقية في سنة ١٩٧٤،حاول العراق الوصول إلى تفاهم مع إيران على أساس وقف مساعداتها للأكراد، وقد بدأ صدام حسين يتصل بالدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات قوية كالمملكة العربية السعودية والأردن ومصر وفى مؤتمر القمة العربية في الرباط عرض صدام حسين قضية العلاقات مع إيران . لذا قرر المؤتمر أن يقوم الملك حسين بالوساطة بين البلدين كما نشطت الوساطة المصرية العلنية أيضًا بعد هذا التاريخ.(٨٤)

وهناك بعض المعلومات تفيد أن كيسنجر قد سافر من إحدى العواصم العربية إلى بغداد في زيارة سرية لمدة ٢٤ ساعة واجتمع بقادة البعث ووضع أسس اتفاقية الجزائر، لذلك تم في الجزائر في ٦ مارس سنة ١٩٧٥ التوقيع على اتفاقية بين العراق وإيران ، حيث سلمت العراق بمطالب إيران في شط العرب، وتنازلت عن السيادة العراقية على كل شط العرب، وأن يكون خط ثالوك هو الحدود بين العراق وإيران . وتعهدت إيران بموجب الاتفاقية وقف إمداداتها للثوار الأكراد .وقد استفاد من هذا الصلح العراقيون، فقد شنوا في ٨ مارس سنة ١٩٧٥ هجومًا كبيرًا ضد مواقع الأكراد، ووضعت محطات الإذاعة العراقية والإيرانية نهاية لحرب الدعاية والدعاية المضادة ابتداء من هذا التاريخ.(٨٥)

فقد كان من الطبيعي أن تتدخل الولايات المتحدة للوساطة بين العراق وإيران للحفاظ على أمن الخليج وضمان تدفق النفط للغرب، فضلا عن رغبتها في إبعاد النفوذ السوفيتي عن منطقة الخليج .

ونظرًا إلى أن مواصلة الحرب في كردستان العراق قد أصبحت غير ممكنة منذ مارس ١٩٧٤ إلا بالمعونة العسكرية التي تمد بها طهران الأكراد، فإن الثورة المسلحة تبدو تمامًا أنها تدخل في عام ١٩٧٥ مرحلتها الأخيرة .(٨٦)

وقد خير البرزانى وقادة الثورة بين التسليم واللجوء إلى إيران أو تسليم نفسه مع مقاتليه للسلطة في بغداد "للاستفادة من العفو العام " أو الاستمرار في القتال بدون دعم إيران وعلى العكس سيواجه بتعاون عراقي إيراني حسب الاتفاقية المبرمة . ونتيجة لذلك قرر البرزانى ١٩٧٤ اللجوء إلى إيران. وانهارت الجبهة الكردية بعد قراره وكانت أكبر كارثة نفسية وحربية إنسانية عرفها الشعب الكردي في تلك اللحظة من تاريخه الحديث.(٨٧)

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الكردية، فيتضح من خلال تقرير اللجنة التي شكلها الكونجرس الأمريكي وهى المعروفة بلجنة pike والذي ورد فيه "لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم". (٨٨)

وقد وصف الأمريكي وليام سافير William Safire تدخل كسينجر في تدمير الأكراد فقد ذكر في كتابة "الأكراد والضمير" المناورة السياسية التي بلغت أقصاها في تسوية نزاع الحدود بين العراق وإيران بأن الولايات المتحدة وإيران كانتا تحتاجان إلى الأكراد لمقاومة أنصار السوفيت، ومن ثم كانت تمولهم بالأسلحة، وتقدم لهم المساعدة لاستغلال كفاح الأكراد للحكم الذاتي. وعندما حلت المشكلة توقف الدعم والتمويل توقفا تاما وكانت خطة ناجحة لكل منهما بعكس الأكراد، وختم وليام سافير مقالة بقوله: هذا همس المدينة المنهارة، شعب يباد والولايات المتحدة باعتبارها مسئولة جزئيًّا عن هذه الحالة لم ترفع أي صوت للاحتجاج.(٨٩)

ويتضح لنا من ذلك أن المساعدات الأمريكية والإيرانية للأكراد لم تكن بهدف انتصار الأكراد أو حصولهم على حقوقهم في الحكم الذاتي، وهو الأمر الذي لم تكن تقبله إيران التي لديها أكراد أيضا (يعيش على أراضيها من ٨ إلى ١٠ مليون) فربما يشجع انتصار أكراد العراق ونجاح حركتهم وثورتهم وحصولهم على الحكم الذاتي أكراد إيران في أن يحذو حذوهم وهو الأمر الذي لا تقبله إيران.

لذا يمكننا القول أنه ربما أرادت إيران والولايات المتحدة من وراء تلك المساعدات تمكين الأكراد من الاستمرار في القتال، ومن ثم إضعاف العراق واستنزافها.

لذا فمن الضروري تفكير العراق في كيفية دمج هذا العنصر في الأمة العربية، ومحاولة استرضائه بالشكل الذي يجعل منه عنصرًا ايجابيًّا يعمل على تقوية الأمة

العراقية بدلا من إضعافها، ويستلزم ذلك رفض دعوات الانفصال التي تؤدى حتما لإضعاف كلٍّ من الأكراد والعراق.

كما يجب علينا الاعتراف بأن القمع الذي استخدمته الحكومات العراقية المتأثرة بسياسة القوى الإمبريالية كان سببًا في استمرار هذه الحركات الكردية. ولو أن الحكومات العراقية أدركت خطورة الأمر وعملت على احتواء مثل هذه الحركات، لكان أفضل لكل من العراق والأكراد، ولم يؤد إلى إضعاف كل منهما واستغلالهما ضد بعضهما البعض لإضعاف الدولة العراقية وتنفيذ المخططات الاستعمارية.

الهوامش

(1) Gunter , Michael M. , The Kurdish Question in Perspective , World Affairs , vol. 166, No. 4 , (Spring 2004) , p.197.

(٢) أحمد تاج الدين، الأكراد – تاريخ شعب وقضية وطن، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٠؛

Gunter, Michael M. , Op.Cit , p. 197.

(٣) آني شابري، لورانت شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى – الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١، ٣٤١؛ محمد أمين زكى، خلاصة تاريخ الكرد و كردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة محمد على عونى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٢٨.

(٤) آنى شابري، لورانت شابري، مرجع سابق، ص ٣٤١ ؛

Gunter , Michael M ., Op. Cit , p.197.

(٥) باسيلي نيكتين، الكرد . دراسة سوسيولوجية وتاريخية، ترجمة نوري طالباني، مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطنى الكردستاني . السليمانية، ٢٠٠٧، ص ص ٢١٩، ٣٢٠.

(٦) ففي عام ١٩٢٠ عقدت معاهدة سيفر وأقرها الحلفاء ونصت المادة السادسة منها على إعطاء الأكراد الحكم الذاتي، ونوهت المادة ٦٤ بإمكان إحداث دولة كردية تتكون من دمج المنطقة المخصصة للحكم الذاتي، وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان، والذي كان يدخل حينئذ ضمن ولاية الموصل . انظر محمد ملا أحمد، جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمينية، الطبعة الأولى، رابطة كاوا للنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٥١؛

Emonds , C. J. , Kurds , Turks and Arabs , First Edition , London , Exford , 1957 , p. 398.

(٧) Gunter , Michael M. , Op. Cit , p. 199 ;

آنى شابري، لورانت شابري، مرجع سابق، ص ص ٣٤٥، ٣٤٦.

(٨) الجنرال مود : هو الذي تولى قيادة الجيش البريطاني الذي بدأ هجومه على الجيش العثماني في ٩ يناير ١٩١٧، واحتل بغداد في فجر اليوم الحادي عشر من آذار من السنة المذكورة . انظر : السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الطبعة السابعة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤١.

(٩) السيد عبد الرزاق الحسنى، المرجع نفسه، ص ٤٢ .

(١٠) نفس المكان .

(١١) درية عوني، عرب وأكراد . خصام أم وئام، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٨.

(١٢) كان الأتراك قد فوضوا فى أواخر الدولة العثمانية الشيخ محمود البرزنجي أحد الزعماء الأكراد، الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في مدينة السليمانية بإدارتها مع الحامية التركية الموجودة فيها، هادفين بذلك إثارة القلاقل ضد الانجليز، وكانت السلطات البريطانية أيضا في هذه المنطقة على استعداد لإقامة منطقة يديرها الأكراد، وكانت التعليمات القادمة من بريطانيا في العاشر من مايو ١٩١٩ إلى القائم بأعمال المندوب السامي في العراق، تخول له إنشاء لواء عربي في الموصل تحيط به دولة كردية تتمتع بالاستقلال الذاتي ويباشر فيها شيوخ الأكراد سلطتهم، لكن بعد انعقاد مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠، وصدور قرارات تقضي بإقامة حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية، عاد الإنجليز وعدلوا عن هذه الفكرة بعد أن مزقت تركيا بزعامة كمال أتاتورك معاهدة سيفر والتي كانت قد أجبرت تركيا على الانسحاب من المناطق التي كانت تحت سيادتها قبل هزيمتها في الحرب، فدخلت القوات الإنجليزية مدينة السليمانية لمحاربة الشيخ محمود، واستمر القتال حتى عام ١٩٢٤، وألحقت منطقة كردستان الجنوبية بكاملها بالعراق، وتم الاتفاق على أن يكون للمناطق الكردية في ولاية الموصل وضع خاص . انظر : م. س . لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧ – ١٩٢٣)، ترجمة عبدي حاجي، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩١، ص ١١٨.

(١٣) حيث جاء في الوثائق الفرنسية حول الموضوع ما يلي: ورد ما نصه في تقرير الأب لويس مارتن عن أحداث الديوانية وديالي : "جاءت التعزيزات البريطانية إلى منطقة الديوانية – ك.م)، فبدأت حرب إبادة ضروس لم تحترم فيها النساء ولا الأطفال . وانتهكت حرمة الدور .. كانت القوات البريطانية تدمر كل شيء تصادفه في طريقها لتبدو وكأنها لا تحترم أي قانون. إن قوانين الحرب وضعت جانبا، فإن ما يجري هنا حرب لا شفقة فيها، حرب تستخدم فيها جميع الأساليب من أجل القتل والتدمير، ويظهر أن هذا هو خط سلوك الانجليز الذين مارسوه في بعقوبة أيضا عندما قصفوها وصبوا نيرانهم على بساتينها، يدعي الإنجليز أنهم لجأوا إلى هذا العمل بسبب اختفاء العرب داخل البساتين، إلا أن أصحابها يؤكدون أن قذائف المدفعية وقنابل الطائرات استهدفت تدمير البساتين لإرغام الناس على الرضوخ للسياسة البريطانية. انظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر "دراسات تحليلية"، الطبعة الأولى، مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧، ص ٥٢.

(١٤) آنى شابري، لورانت شابري، مرجع سابق ص ص ٣٤٦، ٣٤٧ .

(١٥) المرجع نفسه، ص ٣٤٧.

(16) Foreign Relations of The United States , Deplomatic Papers 1936 , Vol. III , The American Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to The Acting Iraqi Minister For Foreign Affairs (Gailani) , Baghdad , July 25 , 1933 , (Government Printing Office , Washington , 1936) , p. 401

؛ سعد ناجي جواد، القضية الكردية، ندوة " مستقبل العراق " ٢٥ – ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ – برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان .

(١٧) درية عوني، مرجع سابق، ص ٧٩.

(١٨) حامد محمود عيسى على، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١٣.

(١٩) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، الرافدين للطباعة والنشر، الطبعة السابعة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٩٩.

(٢٠) بكر صدقي (١٨٨٦ – ١٩٣٧): عسكري وسياسي عراقي من أبوين كرديين، ولد في قرية عسكر القريب من مدينة كركوك، درس في اسطنبول في المدرسة الحربية (الكلية العسكرية لاحقا)، وتخرج منها ضابط في الجيش العثماني، وشارك في الحرب العالمية الأولى في آخر سنواتها بجانب التحالف المركزي للدولة العثمانية والإمبراطوريتين الألمانية والنمساوية ومملكة بلغاريا، وبعد نهاية الحرب واندحار (الدولة العثمانية) انضم إلى الجيش العراقي الذي تأسس في ٦ يناير ١٩٢١، وعين برتبة ملازم أول. ولقد كانت له ميول قومية عربية بالرغم من انتسابه لأسرة كردية، ولذلك فقد تلقفه أنصار القومية العربية من طبقة الحكام العراقيين، وقد اشتهر بالصرامة والقوة والتنفيذ الحرفي للأوامر العسكرية، وذلك عندما قاد الجيش العراقي إلى شمال العراق لسحق تمرد بعض "الانفصاليين الآشوريين المسيحيين" في الموصل ودهوك سنة ١٩٣٣، ثم قيادته للجيش العراقي إلى جنوب العراق لسحق تمرد بعض " القبائل الشيعية في منطقة الفرات الأوسط في السنوات ١٩٣٥– ١٩٣٦، وبعد ذلك قاد انقلاب للجيش العراقي مكنه أن يكون الحاكم الأول والفعلي للبلاد لبضعة أشهر قبل اغتياله في خطة إستخبارية بريطانية في نينوي في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٣٧. انظر حازم المفتى، العراق بين عهدي ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٧؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الآشوريين في العراق ١٩١٨– ١٩٣٦، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٧.

(٢١) وتعود أسباب الانقلاب إلى أنه في أواخر عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية اشتد الصراع بين الوزارة والمعارضة التي عملت جاهدة لإسقاط الوزارة التي سعت للتمسك بالحكم بكل الوسائل والسبل، وفي تلك الأثناء شغل الفريق بكر صدقي منصب قائد الفرقة الثانية، وكان يتردد وباستمرار على دار قطب المعارضة المعروف حكمت سليمان، وكان الحديث يدور حول استثثار وزارة الهاشمي بالحكم رغم افتقارها للتأييد الشعبي، وحينئذ اختمرت عند بكر صدقي فكرة إسقاط وزارة الهاشمي بالقوة عن طريق القيام بانقلاب عسكري . وبعد نجاح الانقلاب تولى بكر صدقي منصب رئيس أركان الجيش بدلا من الهاشمي الذي أحيل إلى التقاعد، أما ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد فقد غادرا العراق على الفور بمساعدة السفارة البريطانية خوفا من بطش بكر صدقي، وبنجاح الانقلاب سيطر بكر صدقي على مقدرات البلاد وأصبح هو الحاكم الفعلي الأول والأخير . انظر : عبد الله شاتي عبهول، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥٤؛ هادي حسن عليوى، الملك فيصل بن الحسين مؤسس الحكم العربي في سوريا والعراق، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٧٣.

(٢٢) درية عوني، مرجع سابق، ص ٧٩.

(23)Khaduri , Magid , Independent Iraq , (1932- 1936) , Second Edition ,London , 1960 , p.108.

(٢٤) السيد عبد الرازق الحسنى، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثانية، الجزء الرابع، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٢٥) حامد محمود عيسى على، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢٦) نفس المكان

(٢٧) علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٨.

(٢٨) كمال مظهر أحمد، مرجع سابق ص ١٢٣؛

Khaduri , Maggid , Op.Cit , p. 107.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ١٢٤ .

(٣٠) المرجع نفسه، ص ١٢٥.

(٣١) نفس المكان .

(٣٢) نفس المكان؛

Khaduri , Maggid , Op.Cit , p. 107.

(٣٣) ففي أواخر عهد بكر صدقي تم التوقيع على ميثاق سعد آباد في طهران في الثامن من يوليو عام ١٩٣٧ بين الدول الإسلامية الأربع وهي تركيا والعراق وإيران وأفغانستان، ونصت هذه المعاهدة على: "المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم والتعاون بينهم في تأمين السلم والأمن علما بأن ثلاثا من هذه الدول يسكنها الكرد ولها حدود مشتركة وأغلبهم ثائرون يناضلون من أجل استرداد حقوقهم القومية والوطنية. وهم الذين عنتهم المادة السابعة من الميثاق بالعصابات المسلحة في منطقة الحدود، فكان الميثاق ضربة موجهة لحركات التحرر الكردية. انظر: هادي حسن عليوي، مرجع سابق، ص ٩٢؛ عبد الفتاح البوتاني، دراسات ومباحث في تاريخ الكرد والعراق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، أربيل، العراق ٢٠٠٧، ، ص ٤٥ .

(٣٤) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٣٥) كمال مظهر أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

(٣٦) المرجع نفسه، ص ١٢٩.

(٣٧) رياض رشيد ناجي الحيدري، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٣٨) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٣٩) درية عوني، مرجع سابق، ص ص ٧٩، ٨٠ .

(٤٠) المرجع نفسه، ص ٨٠ .

(٤١) نفس المكان .

(42) Adamson , David , The Kurdish. War , Allen and Unwin , london , 1964 , p.21.

(٤٣) أحمد فوزي، قاسم والأكراد . خناجر وجبال، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٩٨ ؛

O'balance , Edgar , Kurds Revolt 1961 , London , 1963 , p. 43.

(٤٤) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص ١٤٢.

(45) O'balance , Edgar, Op.Cit , p. 44.

(٤٦) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، دراسة تاريخية سياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٢٢.

(٤٧) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ص ١٧٠، ١٧١ .

(٤٨) وليم ايجلتن، جمهورية مهاباد الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، ١٩٧١، ص ٥٠ .

(49) Longrigg, Stephen Hemsely, Iraq 1900– 1950, Oxford University Press, 1968, p.326.

(٥٠) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ص ١٧٨، ١٧٩ .

(٥١) المرجع نفسه، ص ص١٧٩، ١٨٠ .

(52) Longrigg , Stephen Hemsely , Op. Cit , p . 327.

(٥٣) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ١٨٨ .

(٥٤) ولد عبد الكريم قاسم في ٢١ ديسمبر ١٩١٤ في حي المهدية، أحد أحياء الرصافة ببغداد، من عائلة فقيرة كان أبوه قاسم محمد البكر يعمل نجارا وهو عربي سني يرجع نسبه إلى قبيلة الزبيد، وأمه كيفية حسن اليعقوبي شيعية كردية، التحق بالتعليم وحصل على التعليم المتوسط عام ١٩٣١، واتجه للعمل معلمًا ابتدائيًّا لمساعدة عائلته، وتعين فعلا في إحدى قرى الشامية بالقرب من بغداد عامًا كاملا، ثم فكر في التحول إلى الجيش، والذي كان يرى فيه أمل الشعب العراقي في إجراء التغيير الحقيقي المنشود للعراق، ثم تدرج في الرتب والمناصب العسكرية حتى أصبح برتبة زعيم ركن (عميد)، وآمر لواء المشاة التاسع عشر للفرقة الثالثة بالجيش العراقي، وانضم إلى تنظيم أطلق عليه الضباط الأحرار العراقيون، وانتخب عام ١٩٥٧ بحكم رتبته وأقدميته رئيسًا للجنة العليا للتنظيم . انظر : أحمد فوزي، قصة عبد الكريم قاسم كاملة، الشركة العربية للصناعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٠٠.

(٥٥) توفيق سلطان اليوزبكي، محي الدين محمد، دراسات في الوطن العربي (الحركات الثورية والسياسية)، الطبعة الثانية، دار الكتب للنشر، العراق، ١٩٧٤، ص ص ١٣١، ١٣٢.

(٥٦) درية عوني، مرجع سابق، ص ٨١.

(٥٧) آني شابري، لورانت شابري، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

(٥٨) درية عوني، مرجع سابق، ص ٨٢.

(59) Rubin , Avshalom H. , Abd al. Karim Qasim and The Kurds of Iraq : Centralization , Resistance And Revolt , 1958 – 63 , (Middle Eastern Studies , Vol. 43 , No. 3 , May , 2007) , p. 354.

(٦٠) حركة الشواف : هى حركة عصيان مسلح قادها العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل في مارس ١٩٥٩، والذي كان مؤيدًا تأييدًا كاملا من قبل الجمهورية العربية المتحدة، حيث ساندته بالسلاح عن طريق الحدود السورية، إلى جانب إذاعة سرية من مصر عبر الأراضي السورية في بداية عام ١٩٥٩، وكذلك مبلغ من المال استلمها حزب البعث العراقي لإدامة الأنشطة ضد حكم قاسم بعد تردي العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة . انظر : سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٢٣؛ صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(٦١) درية عوني، مرجع سابق، ص ٨٢ .

(٦٢) المرجع نفسه، ص ص ٨٢، ٨٣ .

(٦٣) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٢٨٣ .

(٦٤) درية عوني، مرجع سابق، ص ٨٣ .

(٦٥) المرجع نفسه، ص ٨٣؛ محمد عزيز الهاوندي، الحكم الذاتي لكردستان العراق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٩٤.

(٦٦) درية عوني،مرجع سابق، ص ٨٣ .

(٦٧) المرجع نفسه، ص ص ٨٣، ٨٤ .

(٦٨) آني شابري، لورانت شابري، مرجع سابق، ص ٣٥٩ .

(٦٩) محمد عزيز الهاوندي، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٧٠) صلاح عبد الرازق، انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ . صفحة دموية من تاريخ بعث العراق، قناة آفاق الفضائية، ٨ فبراير ٢٠١٧ .

(٧١) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ٢٠٧ .

(٧٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٨ .

(٧٣) نفس المكان .

(٧٤) درية عوني، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٧٥) المرجع نفسه، ص ص ٨٦، ٨٧.

(٧٦) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ٢١٢ .

(٧٧) عزيز السيد الجاسم، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، بغداد، ١٩٥٩، ص ١٣.

(٧٨) درية عوني، مرجع سابق، ص ٨٨ .

(٧٩) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٨٠) سعد ناجي جواد، القضية الكردية، مرجع سابق .

(٨١) نفس المكان .

(٨٢) درية عوني، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٨٣) نفس المكان .

(٨٤) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٨٥) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.

(٨٦) آني شابري، لورانت شابري، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

(٨٧) درية عوني، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٨٨) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٨٩) المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصـــادر

- وثائق منشورة :

- Foreign Relation Of The United States , Deplomatic Papers 1936, Vol.III, The American Minister Resident in Iraq (Knabenshue)To The Acting Iraqi Minister For Foreign Affairs (Gailani) Baghdad, July 25, 1933, (Government Printing Office, Washington , 1936).

ثانيا الدوريات :

باللغة الأجنبية :

- Gunter, Michael M., The Kurdish Question In Perspective, World Affairs, Vol. 166, No. 4, (Spring 2004).
- Rubin, Avshalom H., Abd al. Karim Qasim and The Kurds of Iraq: Centralization, Resistance And Revolt, 1958 – 63, (Middle Eastern Studies, Vol. 43, No. 3, May, 2007) , p. 354.

المراجع :

- باللغة العربية :

- أحمد تاج الدين، الأكراد – تاريخ شعب وقضية وطن، الطبعة الأولى،الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.
- أحمد فوزي، قاسم والأكراد. خناجر وجبال، القاهرة، ١٩٦١.
- أحمد فوزي، قصة عبد الكريم قاسم كاملة، الشركة العربية للصناعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣ .
- آنى شابري، لورانت شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى – الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١.

- باسيلي نيكتين، الكرد . دراسة سوسيولوجية وتاريخية، ترجمة نوري طالباني، مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠٠٧.
- توفيق سلطان اليوزبكي، محي الدين محمد، دراسات في الوطن العربي (الحركات الثورية والسياسية)، الطبعة الثانية، دار الكتب للنشر، العراق، ١٩٧٤.
- جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.
- حازم المفتي، العراق بين عهدي ياسين الهاشمي وبكر صدقي، بغداد، ١٩٩٠.
- حامد محمود عيسى على، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة .
- درية عوني،عرب وأكراد . خصام أم وئام،دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣.
- رياض رشيد ناجي الحيدري، الآشوريين في العراق ١٩١٨- ١٩٣٦، القاهرة، ١٩٧٧.
- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٥.
- سعد ناجي جواد،القضية الكردية، ندوة " مستقبل العراق ٢٥ – ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ " – برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان .
- السيد عبد الرازق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الطبعة السابعة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
- السيد عبد الرازق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، الرافدين لطباعة والنشر، الطبعة السابعة، بيروت، ٢٠٠٨.
- السيد عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثانية، الجزء الرابع، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣.
- صلاح عبد الرازق، انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، صفحة دموية من تاريخ بعث العراق، قناة آفاق الفضائية، ٨ فبراير ٢٠١٧ .
- صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، دراسة تاريخية سياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

- عبد الفتاح البوتاني، دراسات ومباحث في تاريخ الكرد والعراق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، أربيل، العراق، ٢٠٠٧.
- عبد الله شاتي عبهول، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠٠٩.
- عزيز السيد الجاسم، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، بغداد، ١٩٥٩.
- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، بغداد، ١٩٨٧.
- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر " دراسات تحليلية "، الطبعة الأولى، مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧.
- محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة مجمد على عوني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٩.
- محمد ملا أحمد، جمعية خوبيون والعلاقات الكردية الأرمينية، الطبعة الأولى، رابطة كاوا للنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
- م . س لازاريف، المسأل الكردية (١٩١٧- ١٩٢٣)، ترجمة عبدي حاجي، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩١ .
- وليم ايجلتن، جمهورية مهاباد الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، ١٩٧١ .
- هادي حسن عليوي، الملك فيصل بن الحسين مؤسس الحكم العربي في سوريا والعراق، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

باللغة الأجنبية :

- Adamson , David , The Kurdish War , Allen and Unwin , London , 1964.
- Emonds , C, J. , Kurds and Arabs , First Edition , London , Exford , 1957.
- Khaduri, Magid, Independent Iraq, (1932- 1936), Second Edition, London, 1960.
- Longrigg, Stephen Hemsely, Iraq 1900- 1950, Oxford University Press, 1968.
- O'balance , Edgar , Kurds Revolt 1961 , London , 1963.

ثالثاً : الرسائل العلمية غيرالمنشورة :

- محمد عزيز الهاوندي، الحكم الذاتي لكردستان العراق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.